# مستقبل امن وسيادة الدول في الفضاء السيبراني
# بين ضرورات الحماية وإشكالية إباحة المحظورات

Doi: 10.23918/ilic2021.32

عبد الكريم زهير عطية الشمري
ماجستير علوم سياسية
abdelkareem.alshmary@gmail.com

أ. م. د. حازم حمد موسى الجنابي
كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل
hazim@uomosul.edu.iq

## المقدمة

بداية، إن البحث في امن وسيادة الدول في الفضاء السيراني، وطرق تحقيقه في مرحلة ما بعد التحول الرقمي العالمي، والتنبؤ بمصيرها أمراً يصعب أدراكه ما لم يتم دراسة وتشخيص حراكات الاستراتيجيات الدولية والإقليمية فيه، وهذا يفضي لتوصيف التغيير في مفهوم السيادة، إذ انتقلت من الجيوستراتيجية الى الجيوتكنيكل، إذ يعد إدراك حراك التهديد السيبراني العامل الحاسم والجوهري للأمن والسيادة، عن طريق تحديد دورها المهم في تحديد نوع الحراك السيبراني، بالإضافة إلى دوره المهم بوصفه محدد رئيس للتعامل مع الحراك الاستراتيجي الدولي والإقليمي.

ومن هذا المنطلق، حاولنا شق طرائق خاصة توصف لنا مستقبل السيادة في الفضاء السيبراني بعد أن تزاحمت طرق البحث والدراسة فيما يخص السيادة الكلاسيكية والسيادة السيبرانية وطرق تقاربهما، والأخيرة يصعب ضبطها بفعل الترابط الدولي بشبكة المعلومات الدولية، إذ انتقلت السيادة من التحكم البري والجوي والبحري إلى التحكم فالفضاء الرقمي، فاصبح مفهوم السيادة السيبرانية مفعوم غاية في الأهمية عالمياً، وقبل الخوض في التفاصيل وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة لتكون لنا دليلاً في البحث، وعلى النحو الاتي:

**أولاً: الأهمية** :نبعت من طبيعة العلاقة بين الأمن والسيادة والفضاء السيبراني فهي علاقة ترابطية تكاملية مع الأمن والسيادة والجو التقليدي ذات أهمية دولية وإقليمية بالغة الأهمية، ومع التطور الرقمي ازدادت أهميتها، إذ تلك العلاقة الثلاثية أثارت اهتمام الكثير من الساسة منظرين وممارسين؛ كون الفضاء السيبراني احدث نقلة نوعية في العلاقات الدولية وما تحمل من مفاهيم منها الأمن والسيادة .

**ثانياً: الإشكالية :** هي "إن مستقبل امن وسيادة الدول في الفضاء السيبراني مرتبط بقدرتها وإمكاناتها ووسائلها لتمتلك المقومات الضرورية للحماية، وتلك القدرة والإمكانات والوسائل جعلتها تطمح لمزيد من السيطرة والنفوذ فستباحت محظورات السيادة الواقعية للدول الأخرى الضعيفة أو غير السيبرانية"، وتلك إشكالية حقيقية، لا سيما وان القانون الدولي لم يقنن طبيعة التفاعلات السيبرانية الدولية بالمقارنة مع ما هو مقنن من تفاعلات على ارض الواقع، التي ظهرت بشكل اتفاقيات ومعاهدات دولية عقدية وشارعة، مما وجدته الدول الكبرى سيبرانياً فرصة سانحة لتحصين امنها وسيادتها وتوسيع نفوذها دولياً، وهذا ما دعا كل من الولايات المتحدة الأمريكي والصين وروسيا لتشكيل الأحلاف السيبرانية مع القوى السيبرانية الإقليمية للتوسع والسيطرة العالمية السيبرانية.

**ثالثاً: التساؤلات :** يطرح البحث تساؤل رئيس هو :" ما هي دوافع الاهتمام الدولي بالسيادة الوطنية في الفضاء السيبراني؟ للإلمام في الإجابة على هذا التساؤل المحوري ، وجب علينا صياغة التساؤلات الفرعية الأتية: ماذا نعني بالسيادة والسيادة السيبرانية ؟ وماذا نقصد بالأمن والأمن السيبراني؟ وما ذا نقصد بالفضاء السيبراني؟ ما هي طبيعة العلاقة بين الفضاء السيبراني وامن وسيادة الدول، كيف ستحمي الدول امنها و سيادتها في الفضاء السيبراني ؟ وما هو مستقبل الأمن والسيادة في ضوء التحول الرقمي العالمي؟

**رابعاً: الفرضية**: ولسهولة حلحلة وتفكيك الإشكالية المطروحة بنينا الفرضية الأتية " كلما تحول النظام الدولي سيبرانياً، إزادة ضرورة حماية امن وسيادة الدول سيبرانياً، وهذه الزيادة في الحماية أدت إلى ظهور قوى كبرى سيبرانية استباحت امن وسيادة الدول الأخرى التي كان محظور اختراقها واقعياً لعقود طويلة".

**خامساً: الأهداف:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى النحو الاتي:

١. التعرف على ماهية الفضاء السيبراني وطبيعته.
٢. الوقوف على الأسباب المفضية إلى تهديد الأمن والسيادة في الفضاء السيبراني.
٣. تحديد أعراض وآثار التهديد السيبراني والتعرف على أبعاده على السيادة والأمن.
٤. الوصول إلى تحديد آليات الحماية للأمن والسيادة في ضوء التحول المعلوماتي
٥. التنبؤ بمستقبل الأمن والسيادة في الفضاء السيبراني.

**سادساً: النطاق:** تحدد البحث:

١. **موضعياً**: بالأمن والسيادة والفضاء السيبراني من حيث الفلسفة والطبيعة والمسببات والنماذج والآثار.
٢. **شكلياً**: اقتصرت على الأمن والسيادة مقابل التهديد والانتهاك لهمها في الفضاء السيبراني.
٣. **الحدود المكانية**: اتسعت حدود البحث فدرس الساحتين الدولية والإقليمية.
٤. **الحدود الزمانية**: ركز البحث على حقبة ما بعد التحول الرقمي.

**سابعاً: التعريف في المصطلحات:** بداية لابد من التعريف ببعض المفاهيم ومنها:

١. **الأمن** (Security): هو الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدول لحماية كيانها ومصالحها من التهديد وانتفاء حالة الخوف من المخاطر التي تحدثها المتغيرات الإقليمية والدولية في الحاضر والمستقبل.

٢. **السيادة** (sovereignty): قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل، دون تدخل أو تأثير أو ضغوط خارجية.
٣. **الفضاء السيبراني** (Cyberspace): هو الحيز الذي يسبح فيه كُل ما يدور داخل الإنترنت من معلومات وأخبار وبيانات رقمية ، بمعنى "الشبكة المترابطة من البنية التحتية لتقنية المعلومات، والتي تشمل الإنترنت وشبكات الاتصالات، وأنظمة الحاسب الآلي والأجهزة المتصلة بالإنترنت، إلى جانب المعالِجات وأجهزة التحكم المرتبطة بها، وجود ثلاثة مركبات أساسية تضم الأدوات التقنية المستخدمة Technology ، الإجراءات Processes ، والعامل البشري من مبرمجين ومستخدمين People.

**ثامناً: المنهجية:** استخدمنا المنهج التحليلي والمقارن لأحاجتنا الماسة لهما، فيركز الأول: على تحليل حراكات الفواعل الدوليين وانعكاساتها على امن وسيادة الدول وبناء استراتيجياتها لتشكيل منظومة السيادة، والثاني: على المقارنات بين الأمن والتهديد السيبراني، وآليات تشكل منظومة السيادة في الفضاء السيبراني.

**تاسعاً: الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى السيادة أو الأمن في الفضاء السيبراني منها:

١. عبد الكريم زهير الشمري، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل ، ٢٠٢١، تناقشت الرسالة الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني متطارحة مع الاستراتيجيات الدولية مثل الصين وروسيا والبعض الاستراتيجيات الإقليمية مثل كوريا الشمالية وايران، مركزة الدراسة على الحراكات الاستراتيجية الدولية والإقليمية لمنع الهيمنة الأمريكية على الفضاء السيبراني عالمياً.
٢. بلقاسم أمين بن عمرة، الفضاء العمومي والحيز السيبراني، المسارات السوسيو-تقنية للاستيعاب والتشظي، مجلة الدراسات الإعلامية ، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، عدد ٥، (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨ ) .إذ استهدفت الدراسة رسم المسالك الأساسية لإشكالية مدى قدرة الفضاءات السيبرانية الجديدة على احتضان الفضاء العمومي بالمفهوم الكلاسيكي الهابرماسي الذي تقوم شروطه على النقاش العقلاني و الاحتكام للمساطير الحجاجية والحقوق التواصلية المتساوية للفاعلين الاجتماعيين. وسَعت الدراسة إلى إيجاد صيغة تفاوضية من التوافق الابستيمولوجي والنظري، مُجاوزة بذلك التبسيطات الضَيّقة التي حاولت تفسير تأثير الوسائط الاتصالية الجديدة على مفهوم الفضاء العمومي في ظل أفقين نظريين اختزاليين وجَبريين، الأول احتفائي بالمخرجات التقنية، والثاني مُتوجّس من المعطى التكنولوجي. كما حاولت الدراسة رَصد المسارات السوسيو-تقنية المُركبة التي تؤثث منوالات استيلاد الفضاء العمومي داخل تضاريس الحيز الافتراضي.

**عاشراً: الهيكلية** :يتكون البحث من (مقدمة ومبحثين وخاتمة ونتائج)، وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول: حمل عنوان: ماهية السيادة والأمن والفضاء السيبراني، وبدوره انقسم إلى مطلبين: الأول اختص بـ: التعريف بالسيادة والأمن، أما الثاني: طبيعة الفضاء السيبراني وانعكاسه على السيادة، وتناغماً مع ما مضى، جاء المبحث الثاني: فعنون بـ: مستقبل السيادة في ضوء التفاعلات الاستراتيجية السيبرانية، لينشطر إلى مطلبين: الأول: جاء تحت عنوان: ضرورات حماية الأمن والسيادة سيبرانياً، والثاني: ركز على: إشكالية إباحة محظورات السيادة سيبرانياً، لنختم البحث بجملة من النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

## ماهية السيادة والفضاء السيبراني

تعد السيادة من أولويات المبادئ المسلم بها من قبل الدول، فهي الأساس الذي تمارس عن طريقه الدول علاقاتها مع بعضها في ظل الوضع الدولي الراهن ونتيجة للتغيير المتوالي في النظام الدولي والذي قاد إلى التغيير الرقمي ليظهر لنا مفهوم شغل بال واهتمام الكثيرين، فعدّ من أكثر المفاهيم أهمية وأولوية ذلك هو مفهوم الفضاء السيبراني، الذي احتل الصدارة في سلم أجندة الاستراتيجيات الكبرى دولياً وإقليمياً وهي تبحث عن طريقة للتحايل على الشرعية الدولية التي تقيد سلوكها الخارجي، إذ هيمن المفهوم على أجندة الاستراتيجيات الدولية، إلى درجة بدت التفاعلات الدولية تحذر من عواقبه وترصن امنها خوفاً من اختراق تحصينها الأمني، وانتهاك السيادة الخط الأحمر الذي يجب أن تقف عنده جميع الدول وهي تتفاعل مع بعضها البعض، لكن التغيير المعلوماتي والرقمي وما أحدثه من تفاعلات في الفضاء السيبراني، انتهك المحظورات واستباحها، فوضع دول العالم أما مسؤوليتين الأول حماية سيادتها، والثانية حفظ امنها، ولهذا قسمنا المبحث على مطلبين وعلى النحو الاتي:

### المطلب الأول

### السيادة والسيادة السيبرانية

إن السيادة من المفاهيم الأساسية التي توجب احترامها من جميع الدول في تفاعلات مع بعضها،[١] لكنها تأثرت بالمتغيرات الدولية فاختلفت صورها باختلاف الحقب التاريخية، إذ تعرضت السيادة للتغيير لتتوافق مع المتغيرات الدولية، فتناقلت بين المطلقة والنسبية التقليدية لتدخل إلى السيبرانية.

**أولا: السيادة الجغرافية:** تعد السيادة الحجر الأساسي لبناء الدولة[٢]، والتي ترسخت كفكرة عن طريق الفيلسوف" جان بودان"* ، الذي حدد وفصل مدلول استعمالها، إلا أنه لم يكن مبتدعها[٣]، وقال بـ"إن السيادة هي سلطة وضع القوانين حتى بدون رضا المواطنين[٤]، ذلك يدل السيادة ظهرت منذ ظهور الدولة، إذ عرفها الرومان لها على أنها " الحرية والاستقلال والسلطة العليا "

---

[١] د.أحمد أبو الوفا، *الوسيط في القانون الدولي العام*،(مصر: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص٣٨.
[٢] د.نسيب أرزقي ، "مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية*، ج١، عدد :36 ،(1998)، ص٨٤.
*جان بودان" فيلسوف فرنسي تحدث عن السيادة وعلاقتها بالدولة في كتابه "الجمهورية" المكون من ستة أجزاء.
[٣] د. بن عامر تونسي، *قانون المجتمع الدولي المعاصر*، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠)، ص٩٠.
[٤] د.عبدالمجيد العبدي، *قانون العلاقات الدولية*،( تونس: دار الأقواس للنشر،1994)، ص١٠٥.

ولم يختلف اليونانيين عنهم كثيراً ، إذ عرفها أرسطو في كتابه "السياسة" بأنها "سلطة عليا داخل الدولة"، أما أفلاطون فقد اعدها لصيقة بشخص الحاكم؛ فالسيادة هي هيبة الحاكم [١].

وعرفت كذلك بأنها "قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل" عرفها "جورج يلنك" بأنها "السيادة تعني الإرادة المطلقة للدول، ولكن بشكل يناسب مضمون العلاقات الدولية [٢] ، ووصفت بأنها تشخيص قانوني للأمة، والذي يجعل من الأمة دولة هو توافر السلطة العامة التي تعلو على إرادة أعضاء الأمة ولا توجد سلطة عليا فوقها تخضع لها، وهي صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقاً للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه. [٣]

إذن السيادة وضع قانوني ينسب للدولة كاملة الأهلية، متمثل بسلطانها الذي تواجه به مواطنيها ورعايتها داخل وخارج إقليمها الجغرافي، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها [٤] ، ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا يعلوها أية سلطة، فبعد أن عرفها بودان "بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين" نجد أن عدداً كبيراً من الفقهاء اتفقوا على أوصافها: واحدة، لا تتجزأ ولا تقبل التصرف وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط ، فـ"السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وان احترام السيادة فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية" [٥]، فداخلياً السيادة تعني خضوع الأشخاص لسلطان الدولة، وهذا يترتب عليه الحرية التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع، أما خارجياً، فإن السيادة تعني عدم قبول أية سلطة أعلى منها، فالسيادة الخارجية تعني أن الدولة لا تقر سلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها [٦].

وهذا يعني السيادة هي أعلى مستوى لسلطان الدولة، على اثرها تتمتع الدولة بكافة الحقوق والمزايا الدولية، على سبيل المثال: إبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار، وأما على المستوى الداخلي فللدولة حق حرية التصرف المطلق والشامل [٧]، متخذة جميع التدابير التي تحقق امنها وسلامتها [٨] .

ومن مفاهيم السيادة أن جميع الدول متساوية، إذ ليس هناك مستويات في السيادة، ومعنى هذا أن الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الدول متساوية ولا فرق بين سيادة دولة كبرى ودولة صغرى، غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة [٩] ، ليس مطلقا، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى منها استخدام حق النقض( الفيتو) [١٠] ، وحق تعديل ميثاق الأمم المتحدة[١١]، إلا أن هناك على صعيد آخر اتجاه ثاني يرمي إلى محاولة معالجة عدم المساواة الفعلية عن طريق وضع قواعد قانونية دولية تقلل من الفروق الكبيرة [١٢] .

ومن المعروف دولياً، عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، ولعل من أصعب صناع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية هو تبويب وتكيف مبدأ "التدخل الدولي" [١٣]، إذ وصف بأنه "تدخل من دولة ما في شؤون دولة أخرى بقصد المحافظة على الوضعية الحالية أو تغييرها والذي يمس سلامة الأمن الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة" وهذا ما يحظره القانون والعرف الدولي، فضلاً عن، أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري، فالدولة ليست مطلقة التصرف في الداخل ولا في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي المفروض على الدول بناءً على اعتبارات تعلو على إرادتها والذي يورد قيوداً على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية [١٤] .

**ثانياً: السيادة السيبرانية :** ما إن ترسخت السيادة في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ دولياً، حتى تمتعت كل دولة كاملة الأهلية بالسيادة المطلقة على رقعتها الجغرافية وشؤونها الإدارية، فتسابقت الدول على تشيد حصونها وقلاعها[١٥]، لكن ولد الجدال مع السيادة بين الإطلاق والتقيد وثار الجدل حولها بين الفقهاء والمفكرين، وزاد هذا الجدال التطور المعلوماتي، لدرجة أعاد النظر في حيز السيادة وطرق حمايتها[١٦].

---

[١] د.جمعة صالح حسين، *القضاء الدولي*، (مصر: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)، ص ٥.

[٢] د.صلاح الدين أحمد حمدي، *دراسات في القانون الدولي العام*، (الجزائر: منشورات ELGA، ٢٠٠٢)، ص ١٧٦.

[٣] د.سعيد بوشعير، *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*، ج١ ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩)، ص82.

[٤] د. علي صادق أبو هيف، *القانون الدولي العام*،(المصر: منشأة المعارف، ١٩٩٥)، ص ١٠٣ .

[٥] د. ريمون حداد، *العلاقات الدولية*، (لبنان: دار الحقيقة، 2000)، ص ٢٧٣.

[٦] د.عصام العطية ،*القانون الدولي العام* ،ط٧،(العراق: المكتبة القانونية ،٢٠٠٨)،ص ص ٣٩١-٣٩٢.

[٧] د.عبد القادر القادري، *القانون الدولي العام*، (المغرب: مكتبة المعارف، ١٩٨٤)، ص٤٣.

[٨] د. ريمون حداد، *العلاقات الدولية*، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

[٩] د.أحمد سرحال، *قانون العلاقات الدولية*،(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٠)، ص١٢٧ .

[١٠] الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥.

[١١] د. محمد العالم الراجحي، *حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي*، (ليبيا: الدار الجماهيرية،١٩٨٩)،ص٥٤.

[١٢] د.سهيل حسين الفتلاوي، *الوسيط في القانون الدولي العام*،(لبنان: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢)، ص١٢٧.

[١٣] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

[١٤] د.سعيد الركراكي، *مقترب في دراسة العلاقات الدولية*، (المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية،١٩٩١)، ص ص١١٧-١١٨.

[١٥] د.عصام العطية، *القانون الدولي العام*، ط٧، (العراق: المكتبة القانونية،٢٠٠٨ )،ص٤٣١.

[١٦] د.علي صادق أبو هيف، *القانون الدولي العام* ، مصدر سابق،ص٣٥.

فالسيادة حالها حال مفاهيم العلوم السياسية تطورت لتصل إلى" السيادة السيبرانية" التي جاءت نتاج للتطور المعلوماتي، التي أوجدت ساحة جديدة لبناء سيادتها فيه ، وفرض امنها عليه، وهذا الفضاء الجديد بحاجة إلى مفهوم سيادي جديد، هو " السيادة الوطنية السيبرابية"، التي تحمل مفاهيم الحفاظ والحماية عم طريق المنظومة الأمنية الدفاعية التحصنية ضد الاختراقات الهجومية للدول الأخرى في منظومة النظام العالم السيبراني.

إن "السيادة السيبرانية " هي مصطلح جديد تواكب مع مصطلح "الأمن السيبراني" والذي يشير إلى إمكانية الدولة على حماية حيزها الواقعي والافتراضي وما يتضمنا من بنى تحتية معلوماتية ومعرفية، و"عمليات أنترنيت الأشياء" وما يتضمن من معلومات ومحتوى الإلكتروني متدفق في الحيز السيبراني، فهي تشير إلى قوة الدولة المعلوماتية واستقلالها في الحيز الافتراضي، وهذا يتطلب القدرتين الدفاعية والهجومية للدولة لحماية البيانات الإلكترونية المؤسساتية والشخصية، وهذا يعني إخضاع الفضاء السيبراني لإرادة الدول واستجابة لمتطلبات السيادة والقدرة على التحكم عن بعد في إدارة الشؤون المؤسساتية والشخصانية، الذي يتطلب "حوكمة الفضاء السيبراني" أي تطبيق معايير الحوكمة وما ينتج عنها من حقوق والتزامات[١].

ويرى الباحثان إن السيادة بشقيها السيادة التقليدية-الواقعية والسيادة السيبرانية-الافتراضية هي من متطلبات امن الدول، ولهذا لابد من مواكبة التغيير والتطور العلمي والمعرفي وتكيف مع التحولات المفاهيمية والأدائية.

## المطلب الثاني

## طبيعة الفضاء السيبراني وانعكاسه على الأمن والسيادة

ما يزال الحديث عن رغبة العديد من الدول في وضع قيود على الفضاء السيبراني لحماية سيادتها، في محاولة لتحصن امنها من "الويب المفتوح"، الذي زاد انتشار الفكر "الطوباوي" السيبراني والفكر "التحرري" السيبراني الذي يعتقد بفكرة أن الفضاء الإلكتروني لا يمكن التحكم به، وهذا مهدد حقيقي للسيادة.

وانطلاقًا من "إقليمية الفضاء السيبراني"، التي تقدم إطاراً مفاهيمياً لإقليمية الفضاء السيبراني، بمعنى تشكيل مناطق ذات سيادة وطنية في الفضاء السيبراني، استناداً إلى نظرية الممارسة والمفاهيم المزدوجة لإعادة التوطين وهو ما يُعرف بـ"الأنطولوجيا الإقليمية"، مما يسمح بالتساؤل عن كيفية إنشاء المناطق وتشكيلها من قبل الجهات الفاعلة، وهو ما يقودنا إلى تقدير الطبيعة الديناميكية العابرة للأقاليم، والتي تعد مناسبة بشكل خاص للفضاء السيبراني وحوكمة الإنترنت، وأخيراً، ساهمت الدراسة في توضيح بعض الأسس المتعلقة بالجدل حول "تجزئة الإنترنت"، بالاعتماد على الإطار المفاهيمي"TPSN" (الإقليم، المكان، المقياس، الشبكة)[٢].

إن الفضاء السيبراني هو مجال ديناميكي ومتطور تتغير معالمه مع كل ابتكار جديد، لأنه يقوم على تخزين البيانات وتبادلها عبر الشبكات الإلكترونية، وبناء عليه، هناك علاقة تأثير متبادل بين السيادة والفضاء السيبراني، إذ تركز معظم دراسات الاستراتيجية والسياسية الجديدة على الأسئلة المتعلقة بإدارة العلاقات الدولية سيبرانياً، وأبرز دليل على هذا هو إعلان أجهزة الأمن القومي للاستراتيجيات الكبرى أن الفضاء الإلكتروني هو "المجال الخامس للحرب" (بعد الأرض، والبحر، والجو، والفضاء)، ونتيجة لذلك، وسعت قدراتها الدفاعية السيبرانية لتحصين امنها، وفي المقابل، يؤثر الفضاء السيبراني على السيادة عن طريق تحريك أعمال العنف والفوضى والانقسامات أو التعبئة أو المشاركة وكشف الجرائم والانتهاكات فهو سلاح ذو حدين، فضلًا عن قضايا التي تمس الأمنين الوطني والقومي، وهذا واضح في دول ما بعد الربيع العربي.

ومع ذلك، تظل السيادة من أهم الآثار المترتبة على علاقة الدول بالفضاء الإلكتروني، وهنا يؤكد الباحثان على ضرورة البحث عن الطرق والوسائل التي تمارِس عن طريقها الاستراتيجيات الفاعلة السيطرة على الفضاء السيبراني، على سبيل المثال : قطع الإنترنت في أوقات الأزمات ، أو التحكم في التعليمات البرمجية والخوارزميات بتقنيات الذكاء الاصطناعي، أو فرض الرقابة الصارمة على المحتوى، أو اللجوء للقرصنة الوطنية أو فرض قوانين "توطين البيانات" التي تحظر نقل البيانات عبر الحدود، استخدام الجيوش الإلكترونية لتغيير العقول المجتمعية، والمسارات السياسية، وتغيير الأيديولوجيات[٣].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجيات الدولية والإقليمية تخترق وتحرك وتقرصن وتدمر بسرية عالية، ولهذا يفضل المسؤولون عن ذلك الفاعلين من غير الدول مثل الشركات العملاقة التي تقدم خدمات متخصصة في الفضاء الإلكتروني (فيسبوك، وجوجل، وأمازون، وغيرها)، أو الاعتماد على التكنولوجيا مثل الحوكمة الخوارزمية، وتمتد السيطرة إلى خارج الحدود الإقليمية، وذلك عندما يرضخ الوسطاء للمطالب دون التمييز بين المستخدمين في البلدان المختلفة، فعلى سبيل المثال، تمتثل معظم مواقع الويب للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي، وتنشر هذه اللائحة حتى في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن إقليمها السيبراني أوسع من إقليمها الجغرافي، وهذا مؤشر من مؤشرات انتهاك سيادة الدول الأخرى[٤].

نظراً لهذا التعقيد، لا ينبغي النظر للفضاء السيبراني على أنه فضاء فريد ومنفصل، فهو يتداخل مع العالم الحقيقي ويؤثر فيه ويتأثر به، حيث يمكن إحضار الفضاء السيبراني إلى العالم الحقيقي عن طريق الهواتف الذكية وشاشات العرض الضوئية وأجهزة

---

(1) Dr.LoysonM. Sapde, *Information As Power: Chinas Cyber Power and National Security* ,(Pennsylvania :U.S Army War College,2012) ,P.7.

(2) D.r Daniel Lambach, "The Territorialization of Cyberspace", *International Studies Review*, Vol. 22, No. 3, (September 2020), PP. 482–483.

(3) Dr.Paulo & Jana Shakarian, Andrew Ruef, *Introduction to Cyber warfare, A multidisciplinary Approach*,(Elsevier:2013), P.2.

(٤) د.جميلة سلايمي، ود.يوسف بوشي، "التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، مج ١٠، عدد٢، جامعة تيارت (٢٠١٩)،ص٩.

إنترنت الأشياء(Internet of Things) وغيرها، في المقابل، يتم إحضار العالم الحقيقي إلى الفضاء السيبراني عن طريق تقنيات تحديد الموقع الجغرافي، والتي غيرت بشكل جذري طابع السيادة التقليدي.
باختصار، علينا تجنب التفكير في الفضاء السيبرانية بانه شيء منفصل عن "العالم الواقعي"، وليس له تأثير على السيادة، بل العكس تماماً إن تأثيره واضح ، فما تفعله الاستراتيجيات الدولية الكبرى من الخروج عن إطارها وحدودها مخترقة الاستراتيجيات متواضعة الأمن السيبراني، ما هو إلا دليل على إن السيادة التقليدية تتكامل مع السيادة السيبرانية(١).
نتيجة لهذا، فإن أي ممارسة يهدف أداؤها إلى التدخل والتأثير والتحويل والتغيير في الاستراتيجيات الأخرى، تعد خرق للسيادة، وهو ما يتعلق بالحديث حول "السيادة الإلكترونية"، أو "السيادة على البيانات"، أو "السيادة الرقمية" أو " السيادة السيبرانية"، والتي تدعمها بشكل أساسي روسيا والصين، ولكنها تجد بعض الزخم في دول مثل فرنسا وألمانيا.
أن الحدود في الفضاء الإلكتروني إلى حدٍّ ما سهلة الاختراق، وأن المناطق في الفضاء الإلكتروني نادرًا ما تكون ثابتة ولكن يمكن تكييفها وتحويلها وحتى نقلها، ناهيك عن تداخلها مع العالم الخارجي(٢).
نتيجة لهذا، من الممكن إعادة تقييم أطروحة "تجزئة الإنترنت"، بوصفه تحذير بشأن إعادة التوطين المتزايد للأقاليم الوطنية في الفضاء السيبراني، وهناك بعض الأدلة التي تدعم هذه الأطروحة، مثل المكافآت الوطنية، وقوانين توطين البيانات، وتطبيق تقنية تحديد الموقع الجغرافي لفرض الرقابة أو حظر المحتوى المرفوض.
وهنا يرى الباحثان، يتشكل الفضاء السيبراني من مجموعة أقاليم غير حصرية ومتداخلة ومتقاطعة في حيز الفضاء، يتم إعادة التفاوض باستمرار على أشكالها وخصائصها، وتعكس نفس الخصائص التقليدية لأي إقليم، فهي تعتمد على ترسيم الحدود الداخلية والخارجية، ويتم الإبلاغ عن حدودها، وهناك محاولات للسيطرة عليها، إذن، فإن الإقليمية هي "محاولة الدول عن طريق الفواعل غير الدول الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات والشركات للتأثير أو السيطرة على الدول الأخرى دون الكشف عن هوية الدولة منتهكة السيادة.

## المبحث الثاني

## مستقبل السيادة في ضوء التفاعلات الاستراتيجية السيبرانية

إن التغيير الرقمي احدث تحول في نطاق السيادة وبات من الصعب الاعتقاد بالسياد المطلقة والسيطرة المطلقة، لا يل حتى النسبية بدت صعبة على الكثير من الدول، لتدفق المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية الإلكترونية، فعدم السيطرة على التدفق يعني اختراق السيادة بعد أحداث فجوة بين المنتج للتقنية والمستهلك لها، وهذا ما جعل الدول تستضعف وتستباح ليظهر لنا مصطلح جديد هو " الانكشاف الاستراتيجي السيبراني".
ورداً لذلك الانكشاف، وظهرت حاجة وضرورة لحماية السيادة سيبرانياً، التي تحدد معايير السيادة في عصر المعلومات، فلم يعد الأمر مقتصر على الحيز الجغرافي وما يتضمن من نطاق بري وبحري وجوي وفضائي ، بل إلى حيز جديد هو الحيز الخامس " حيز الفضاء السيبراني" الذي جعل الأمنان الوطني والقومي في تحسب دفاعي دائم خشية الاختراق، ولتفصيل اكثر قسمنا المبحث إلى مطلبين، وعلى النحو الاتي:

### المطلب الأول

### ضرورات حماية الأمن والسيادة سيبرانياً

يدعو المشهد السيبراني العالمي بعد ما أحدثته الثورة المعلوماتية –الرقمية من تغيير؛ إلى الوقوف إلى حدود التفاعل الرقمي القائم بين الفضاء السيبراني وسيادة الدول، لما أحدثه من تهديد لأمن الدول، بعد أن صهر الحدود الجغرافية لدول العالم، نتيجة لتطور العالم رقمياً الذي أتاح للدول إمكانية الولوج في فضاء الإلكتروني يحوي العديد من عناصرها ومعلوماتها الاستراتيجية.
وما أن انبثق السايبر" Cyber " على يد "نوربرت واينر" في منتصف القرن العشرين ليشير إلى هناك ثمة تفاعل بين الإنسان والإلة يؤدي إلى خلق بيئة بديلة ، حتى انتبه العالم إلى هناك تهديد حقيقي ينتظر السيادة والأمن لدول العالم ،اذا ما وظفته الدول استراتيجياً.(٣)
وبدأت مرحلة نتاجات "الخيال العلمي " التي دشنها " وليام غيبسون" ليظهر لنا" Cyber Space" في على شكل " هوس جماعي طوعي" ، يمارسه الجميع واصفه بانه امر معقد للغاية(٤)، إذن الفضاء السيبراني فضاء حركي انسيابي يتصل بالعالم الحقيقي يدخل العالمي الحقيقي تفاعلات العالم الافتراضي ، وكانت تلك الطروحات في حينها متجاهلة من قبل صناع الاستراتيجيات وحماة السيادة والأمن، كونهم محصنين امنهم وسيادتهم بالوسائل التقليدية(٥)
وما إن جاء عهد التسعينات من القرن العشرين حتى ظهرت أطروحة "العالم قرية الصغيرة" التي روج لها "جان بيري بارلو" والتي تعني إن العالم سترفع عن القيود والحدود لتكون الأوطان بلا حدود وحواجز، وهذا تهديد واضح لدعاة السيادة المطلقة،

---

(١) د.حمد مختار، "هل يمكن للدول أن تتجنب مخاطر الهجمات الإلكترونية"، *مجلة مفاهيم المستقبل*، مركز المستقبل للأبحاث والتطوير ، عدد ٦،(٢٠١٥)، ص٦.
(٢) د.سفرة بنت دخيل الله، "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دارسة للاستراتيجيات المتبعة،"*مجلة ريست*، مج١٩ ،عدد١ ، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(٢٠١٠)، ص٢.
(٣) د.عادل عبد صادق، أسلحة الفضاء الإلكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، (مصر: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٦)، ص٧.
(٤) د.انديرا عراجي ، القوة في الفضاء السيبراني، (لبنان : دار زين، ٢٠١٧)، ص٨.
(5) Dr.Brandon Valeriano, Dr. Ryan C.Maness, "International Relations The Security" ,Chapter 20,in Book : Brandon Valeriano, Ryan C.Maness&et.al ,*International Cyber Conflict and National Security* ,(U.K:2018),P. 267

واستشعار بالتهديد من قبل دعاة السيادة النسبية-المقيدة[١]، كون العالم أما نوعين من السيادة التقليدية والسيبرانية، والعالم ينقل من التقليدية إلى السيبرانية، فظهر التنافس بين المحركات الأمريكية والمحركات الصينية [٢].

وجاء الفيض الرقمي من البيئة المحوسبة يكون وسيلة لتحديث منظومة السيادة والأمن الوطني، عن طريق التعامل معها بحكمة وتوظيف عقلاني لها وهي تتعامل مع مفرداتها (تناقل البيانات، وصلاحية الدخول، وتشفير البيانات، والمعالجات، وغيرها)[٣].

وهذا يعني إن الفضاء السيبراني يتكون من الأسلاك والمحولات والبن التحتية المعلوماتية، والمحتوى المعنوي الذي يشكل صور المعلومات "Software" وعملية التوصيل بين الأجهزة والأنسان وحركة التفاعل ما بين البرمجيات والمعدات المرتبطة بتصورات وقيم وسلوكيات نوعيات معينة من الموجهين، فبات جلياً إن من يمتلك آليات توظيف البيئة السيبرانية يصبح اكثر قدرة على تحقيق غاية السيادة والتأثير في سلوك المستخدمين لهذه البيئة واختراق عقولهم وتغيير ميولهم واتجاهاتهم، وهنا انتقل الفضاء السيبراني من مصاف "السياسيات الأقل تأثير" على السيادة إلى "السياسات الأكثر تأثير عليها"، والدليل أن الدول التي تعاني من اضطرابات ومظاهرات تقطع الأنترنيت، وقرصنة المعلومات السرية ، والهجوم السيبراني، والفيروسات الإلكترونية، وهذا ما استعدت له الصين في " قوات الدعم الاستراتيجي" منذ عام ٢٠١٥.[٤]

إن الدول التي تملك استراتيجيات سيبرانية هي الأكثر تحسين لسيادها وامنها، فهي دقيقة الحساب في عمليات التحول والتحوط الرقمي فتذهب باتجاه تنظيم عمليات الاستخدام المتعدد، وترسم مسارات متكاملة لتحقيق هدفها الأساس هو حماية سيادتها، والعمل على تنظيم الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني وتحقيق التوازن مع الشركاء الموازنين استراتيجياً، لدرء المخاطر الأمنية بعد إن اكتمل ليهم النضج التقني، واحتلت السيادة السيرانية مرتبة متقدمة جداً في أجندتها محاولة ترصين نفسها وفقاً لمفاهيم الدفاع السيبراني والاستعداد للهجوم السيبراني وتجنب الجريمة السيبرانية المنظمة والإرهاب السيبراني، فحرصت على استكمال منظومتها الأمنية ورفدها بكل ما هو جديد وحديث لتأمين حماية سيادتها وضمان امنها باستمرار عن طريق رسم استراتيجية أمنية سيبرانية متكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية .[٥]

ومن كل ما ورد أعلاه عن ضرورات حماية الأمن والسيادة سيبرانياً، يمكننا القول إن الدول أمام علاقة ترابطية بين حماية الأمن وسيادة لدولة من جهة ، والعلاقة الطردية بين الأمن والسيادة فكلما ازداد الأمن قوة، ازدادت السيادة حماية.

## المطلب الثاني

## إشكالية إباحة محظورات السيادة سيبرانياً

إن البيئة التقنية أتاحت للاستراتيجيات الكبرى الدولية والإقليمية إمكانية الولوج في الفضاء الإلكتروني للدول ذات الأمن السيبراني الضعيف والتي لا تستطيع التكيف وسرعة انتشار المعلومات أو تسريبها وقرصنتها، خاصة مع تسارع الدول في استخدام "الحكومة الإلكترونية" الذي جعل الهوة بين الاختراق والتحصن عالية جداً، قادت إلى "الانكشاف الاستراتيجي السيبراني" مما اثر على سيادة الدول، وفقدان إمكانية الحفاظ على الأمن[٦].

وسجل العالم الكثير من الخروقات للأمن ومن اشهرها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفضاء السيبراني لاختراق التحصينات العراقية في ما بعد أحداث أب ١٩٩٠-٢٠٠٣،وستخدم عام ٢٠٠٧ بين استونيا وروسيا، وفي ٢٠٠٨ استخدم بين روسيا وجورجيا، وفي ٢٠١٠ اخترقت الولايات المتحدة الأمريكية الأمن الإيراني بفيروس "ستاكنست" لضرب المنظومة الإلكترونية للبرنامج النووي الإيراني، كذلك نجدت بعض الفواعل من غير الدول في استخدامه لخرق أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعد أن نجح تنظيم القاعدة من استخدامه لاختراق الأمن الأمريكي[٧].

وما إن تسارعت الأحداث ، حتى استخدم الفضاء السيبراني لاختراق سيادة الدول العربية الاشتراكية بموجة "الربيع العربي" عام ٢٠١١، لتمثل نموذج لتهديد سيادة والأمن، فالاختراق عبر شبكات التواصل الاجتماعي غير مصر وتونس واليمن وسوريا وليبيا، وباقي الدول العربية سارعت إلى إعادة التفكير في منظومتها الأمنية في هذا الفضاء، والبحث عن حليف سيبراني يضبط لها الأمن ويضمن السيادة.

ويعد المحتوى المعلوماتي العسكري والأمني من اخطر التهديدات للسيادة نظراً لحساسية المعلومات، فالأسلحة والأجهزة الذكية العسكرية هي ذو حدين تُمكن معتمدها ويتهدد بها من قبل الأخرين المصنعين، فعلى سبيل المثال طورت ايران تقنيتها النووية لكن اخترقت بفيروسين Stuxnet & Flame، فعمل الأول على تحويل الأجهزة الإلكترونية الإيرانية إلى آلات تصوير وتسجيل ، و أوقف العمل في مرفأ "خرج" النفطي فقاد إلى قطع التقنية عنه، والثاني أوقف مئات من أجهزة الطرد المركز في معامل تخصيب اليورانيوم[٨].

---

(1) Dr.Edward Amoroso, *Cyber Security*,( Silicon Press, 2007), P.1.

(2) Dr.Tim Stevens, "CZeng Jinghan: yaru chen (June 2017), Chinas Solution to Global Cyber, *Gouvernce Political s & amp policy*, Vol 45,No,45,(2017),P.464.

(3) Dr.Yeli Hao, "A Three Perspective Theory of cyber Sovereignty", *PRISM*,Vol.7,No.2,(2017),P.115

(4) Dr.Michale Kolton, "Inter pretig Chinas Pursuit of sovereignty and in Deterrence", *The Cyber Defense Review* ,Vol. 2,(Winter2017),P.119.

(٥) د. إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنيت، (مصر: دار العربي، ٢٠١٧)، ص٥٤.

(٦) م.م.عبدالكريم زهير، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني العالمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،٢٠٢١)، ص ١١٨.

(٧) م.م.فريدة طاجين، تأثير القوة السيبرانية على الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى: دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، ٢٠١٨) ،ص١٩.

(8) Dr.Richard A. Kemmerer, "Cyber security, University of California Santa Barbara, Department of Computer Science" ,(٢٠٠٣) ,P.3.

والأمن السياسي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري ،فاختراق وزارة الخارجية أو الرئاسة العليا، واختراق مواقع الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات، وهي تثير الحساسية ، وهذا ما ستخدم مع العراق، فأثارت النعرات الطائفية، وهز ثقة الجمهور بالساسة، والجيوش الإلكترونية التسقيطية، استخدم مع العراق، ولدرجة أدى هذا الفضاء إلى إسقاط حكومة "عادل عبد المهدي"[١].

والأمن الاقتصادي ، وهو الأكثر اختراق وعرضة للهجوم والتهكير، لان اغلب المؤسسات الاقتصادية اعتمدت التقنية المعلوماتية، حتى وصف "برقمنّة الاقتصاد" أو "الاقتصاد الرقمي" وهذا تطلب ضرورة توفير الأمن والحماية المعلوماتية.

أما الأمن المجتمعي والقيمي، بات اكثر انكشاف واكثر تأثر بفعل التدفق الحر للمعلومات ، فالمنتج المتحكم هو الأكثر قدرة على تحريك المجتمعات وتغير القيم والثقافات والأيديولوجيات، وحتى مفهوم المواطنة بدا ينتقل من الوطنية إلى العالمية، وهذا يهدد السيادة بشكل كبير، ولهذا نرى الدول الأخرى تعاني من التحول نحو العالمية ، وهذا يصب في صالح الاستراتيجيات الدولية والإقليمية الكبرى، أمثال الولايات المتحدة الأميركة والصين وروسيا القوى الأوربية والنمور الأسيوية وايران وإسرائيل وتركيا، كونها تملك الوسائل لتحقيق ذلك، خاصة القوى الغربية الممتلكة للتقنية السيبرانية ، إذ يتضح إن تدفق المعلومات غربي اكثر من ما هو شرقي[٢].

إن السيادة للدول الإقليمية باتت مستباحة من قبل الدول الكبرى، بفعل التقدم المعلوماتي، فالأقوياء سيبرانياً والذين يبحثون على " التوازن الاستراتيجي السيبراني" فيما بينهم ، في الوقت نفسه يبحثون عن النفوذ في هذا الفضاء، فلهم إمكانيات عالية في كشف حراكات الدول الهشمة والضعيفة سيبرانياً، فهي تقع ضحية الانكشاف الاستراتيجي ، فينتشر في حيزها السيبراني التصنت والتجسس والتخريب والسرقة ، وغيرها، وهذ ه الدول تراجع مفهوم السيادة لديها لعجزها الدفاعي –التحصيني، فهي بحاجة لدعم من القوى الكبرى سيبرانياً لحماية امنها وسيادتها ، فتظهر " التحالفات التكتلات السيبرانية" لحماية نفسها "أزمة السيادة السيبرانية التي نتجت عن القرصنة السيبرانية ، والحروب السيبرانية، من جانب وحماية حقوق الأنسان وعدم خرقها سيبرانياً"، لتقع الدول الصغرى سيبرانياً في إشكالية" الوفرة السيبرانية التحصينية" التي ربما تثير الرأي العام العالمي السيبراني، وكذلك " الأعلام السيبراني المعولم" أدى دور فاعل في اختراق السيادة للدول ذات النهج المغاير عن النهج لمتبع من قبل القوى الكبرى، عن طريق الزج الهائل بكميات الأخبار والمعلومات والصور وسرعة تدفقها دون قيد أو شرط من الدول ؛ كونها" بدائية سيبرانياً"[٣].

لم يعد بمقدور الدول الضعيفة مع حماية سيادتها وامنها بالاعتماد على قدراتها، وهذا تطلب الدخول في "منظومة الأحلاف السيبرانية" وهذا يعني أن هناك شكل جديد سيظهر هو " الأحلاف السيبرانية المختلطة"، بين القطاعات العامة والقطاعات الخاصة ؛ كون العالم الرأسمالي مكن الشركات والمؤسسات السيبرانية الخاصة من السيطرة على "السياسة السيبرانية"، لتجد الدول نفسها أما تحدٍ جديد هو خضوعها لإرادة" شركات المعرفة" فهي تسير الإعلانات وتسوق للمنتجات من غير اخذ إذن من الدول، وحتى لا يحق للدول مشاركتها في أرباحها في التجارة السيبرانية والتسويق السيبراني، وهذا تحدي لسيادة الدولة اقتصادياً، وامنياً ، أدت الفضاء السيبراني تغيير في وظائف الدولة منها وظيف الدفاع الخارجي المناطة على عاتق المؤسسة العسكرية لتحقيق سلامة حيز الدولة الواقعي، من أي اعتداء على المؤسسات والأفراد، كون هذا لا يتحقق بفعل الهجوم عن طريق الفضاء السيبراني، وهذا يعني تعجيز وشل قدرات الدول الأخرى في الدفاع عن سيادتها، فالممتلكات والأموال عرضة للتهديد، وكذلك القدرة على هز مقومات السيادة الداخلية، فعدم القدرة على معرفة مصدر الهجوم ، هذا وحده إشكالية للسيادة، وكذلك تحريك الخارطة الديمغرافية، عن طريق تحريك الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ودعم حركات التمرد والانفصال [٤].

كما غير في دلالات السيادة المتعارف عليها ومنها انه مفهوم غير قابل للتصرف في تقرير نظامها الداخلي بحرية، وتنمية علاقاتها الدولية وممارسة حق التصرف في مواردها، دون تدخل خارجي او تهديد او عدوان، وهذا يعني إن الفضاء السيبراني عزز سيادة الدول الكبرى ووسع نطاقها واضعف سيادة الدول الصغرى سيبرانياً وزاد من أزمة سيادتها بفعل تعقيد استخدام القوة[٥].

ليدخل العالم في جدلية احترام السيادة السيبرانية للدول، وهذا ما تواكب التأكيد عليه من الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٥ ، لارتباط الفضاء السيبراني بالحيز الجغرافي ، عن طريق البنية التحتية التي ينتقل خلالها بين الدول(الخوادم، الموزعات، الكابلات)، فهي تخضع لسيادة الدول، فالسيادة السيبرانية هي سيادة الدولة على فضائها السيبراني، وأخذت بهذا الرأي العديد من الدول مثل وفرنسا ، وألمانيا ، واغلب الدول الأوربية معتبرة إن الحرية السيبرانية العالمية هي "استعمار رقمي" وبدأت المساعي بان تكون لكل دول محركاتها الخاصة بدل محرك كوكل مثل محرك "كوانت" الأوربي ، لكن هذا الرأي لم تأخذ به الكثير من الدول لا سيما الدول السيبرانية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد ذلك الفضاء مشاع عالمياً فاطلقت "قانون التكنولوجيا السحابية" الذي يمنح الولايات المتحدة استخدام المعلومات في جميع دول العالم التي تتواجد فيها، وكذلك حذت كلاً من وروسيا الاتحادية اطلقت "قانون الأمن السيبراني"، والصين اطلقت "قانون الأمن السيبراني"، فارتفعت مفاهيم الحروب السيبرانية والتجسس والتنصت السيبراني، وهذا ما أثار مخاوف الأمنية للعديد من الدول المستهلكة في الفضاء السيبراني، وهذا يعني أن العالم منقسم إلى فريقين الأول: بالسيادة السيبرانية ، والثاني : لا يعترف في السيادة، ويفضل أن تكون لكل دولة ممارساتها وسياساتها معتبرة

---

(1) Dr.Richard A. Clarke & Robert knake, *Cyber War: The Next Threat to National Security and What to Do About It*,( Harper Collins:2010), P.6.

(٢) د.عبدالغفار الدوريك، "قراءة تحليلية للقدرات السيبرانية في العالم" مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٦، مؤسس الأهرام،(٢٠١٩)،ص٢

(٣) منى الأشقر جبور، *السيبرانية هاجس العصر*،(لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ،٢٠١٧)،ص٢.

(٤) د.الياس أبو جودة ، *الأمن البشري وسيادة الدول*،(لبنان :المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٨)،ص١٠٨.

(5) Dr.Joseph S.Nye," Cyber Power", Harvard Kennedy School, (2010), P. 3-4.

ذلك من ضمن سياقات الفضاء الدولي الحر، فالقدرة السيبرانية هي من مقومات السيادة للدول المنتجة ومن محددات السيادة للدول المستهلكة، وبدأت مرحلة السباق نحو الهيمنة السيبرانية من قبل الاستراتيجيات الدولية السيبرانية الكبرى[1].

وهنا يرى الباحثان إن كل تلك التهديدات جعلت السيادة الوطنية للكثير من الدول على المحك، اذا وجدت ساحة جديدة للسيادة، تزاوجت مع التوجهات العالمية الرقمية الشاملة التي راد لها تحصن رقمي من الهجمات على الأمن السيبراني، لان مستباحة من قبل الدول الكبرى، بفعل التقدم المعلوماتي، فالأقوياء سيبرانياً والذين يبحثون على " الهيمنة " لإمكانياتهم العالية في كشف حراكات الدول الهشمة والضعيفة سيبرانياً، ولهذا السيادة والأمن بات رهن من يملك القدرة السيبرانية، فمن يملك القدرة السيبرانية يملك الأمن والسيادة السيبرانية.

**الخاتمة**

نخلص إلى عدة حقائق قائمة، أهمها أن مبدأ السيادة غير ثابت ومستمر في التطور، لان صورته وحقيقته والمسئوليات المناطة به ودلالاته التي تنهض به تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة تطور مفهومها وتم إعادة توزيعها أولوياتها، فقبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكا للأباطرة والملوك ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتدادها بنفسها، أما التطورات العالمية السيبرانية أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلا في القوى المتحكمة به، أما ما يشار إليه إن الفضاء لسيبراني اعد قراءة مفهوم ودلالات ومعايير السيادة ، وهذا يعني إن العالم أمام مفترق طرق، الأول يقون إلى هيمنة الاستراتيجيات الكبرى الدولية والإقليمية على الفضاء السيبراني كونه من ضرورات القوة والسيطرة، والثاني يعني استباحة محظورات السيادة للدول الصغرى؛ بدائية أو هشة سيبرانياً.

وهذا يفضي إلى جملة من النتائج وعلى النحو الاتي:

١. إن التطور التكنولوجي مكن القوى السيبرانية الكبرى في بناء امنها وسيادتها.
٢. إن التطور التكنلوجي أسس لانكشاف استراتيجي لدول الهشة والضعيفة سيبرانياً فاخترق امنها واستباحت محظورات سيادتها.
٣. إن الفضاء السيبراني الحيز الخامس من السيادة (البرية، البحرية، الجوية، الفضائية، السيبرانية).
٤. هناك علاقة ترابطية تكاملية بين الأمن والسيادة والفضاء السيبراني فلا يمكن عزلهم عن بعض، فحماية السيادة الوطنية سيبرانياً ، تتطلب ضرورة تحقيق الأمن السيبراني، فدراسة الأمن تتعلق بالسيادة والفضاء السيبراني، ودراسة السيادة تتعلق بالأمن والفضاء السيبراني ، ودراسة الفضاء السيبراني تتعلق بالأمن والسيادة.
٥. هناك توازنات استراتيجية بين الاستراتيجيات الدولية والإقليمية الكبرى، دولياً مثل التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، والتوازن الاستراتيجي إقليمياً بين ايران وإسرائيل وتركيا والسعودية.
٦. العالم يتجه نحو الفضاء السيبراني وستظهر التحالفات والتكتلات العالمية والإقليمية السيبرانية.
٧. الاستراتيجيات الدولية الكبرى تتأثر طردياً في الأمنها وسيادتها و المتغيرات السيبرانية ، والاستراتيجيات النامية الدولية والإقليمية تبحث عن التوازن بين العلاقة الطردية والعلاقة العكسية، أما الضعيفة والهشمة في تتأثر عكسياً في امنها وسيادتها وزيادة التقدم في الفضاء السيبراني.
٨. البيئة المستقبلية للتفاعل الدولي هي "البيئة السيبرانية" وهذا يتطلب معرفة مدخلاتها ومخرجاتها لبناء استراتيجية سيبرانية وطنية تصون الأمن والسيادة الوطنيان"

وبعد ما عرض من نتائج نوصي بالاتي:

١. الاعتراف بالفضاء السيبراني مجال حيوي للسيادة، ووضع قواعد وتنظيمات لقوننته وهندسته لحفظ الأمن والسيادة السيبرانيان، مثل "قانون السيادة السيبرانية"، و"قانون الأمن السيبراني" وتفعيل "قانون الجرائم السيبرانية"، لما تقتضي المصلحة العامة مع الأخذ بالاعتبار الممارسات الدولية في هذا الخصوص.
٢. بناء منظومة "امن المعلومات" ومنظومة "السيادة السيبرانية" وتحميل المسؤولية للدول والجهات المرتبطة بها في حال انتهكت قوانين وأعراف السيادة السيبرانية.
٣. بناء استراتيجية سيبرانية وطنية تتواكب والاستراتيجيات العالمية والإقليمية من حيث الحراك وتتقارب من المنتجين لتزويد بمحصنات الأمن والسيادة.
٤. أنشاء مراكز دراسات وأبحاث مختصة بالأمن والسيادة في الفضاء السيبراني .
٥. عقد الندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بدراسة وتشخيص المتغيرات في الفضاء السيبراني العالمي.
٦. الانتقال بالتعليم من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي بكافة أطيافه، لان العالم عالم معرفة وتقنية، والمستقبل لم يملك العقول التقنية والمعرفية.

**قائمة المصادر**

**المصادر العربية:**

**أولاً: الكتب العربية والمترجمة:**

١.د.أحمد أبو الوفا، *الوسيط في القانون الدولي العام*،(مصر: دار النهضة العربية، ١٩٩٦).
٢.د.أحمد سرحال، *قانون العلاقات الدولية*،(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٠).
٣.د.انديرا عراجي ،القوة في الفضاء السيبراني ، (لبنان : دار زين، ٢٠١٧).

[1] Dr.Munish Sharma, "China's Emergence as a Cyber Power*", Journal of Defense Studies*, Vol.10,No.1, MIT Press, (2018), P.47.

٤.د.منى الأشقر جبور، *السيبرانية هاجس العصر*،(لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ،٢٠١٧).
٥.د.إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنيت، (مصر: دار العربي، ٢٠١٧).
٦.د. بن عامر تونسي، *قانون المجتمع الدولي المعاصر*، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠).
٧.د.جمعة صالح حسين، *القضاء الدولي*، (مصر: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).
٨.د.ريمون حداد، *العلاقات الدولية*، (لبنان: دار الحقيقة،٢٠٠٠ ).
٩.د.سعيد الركراكي، *مقترب في دراسة العلاقات الدولية*، (المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية،١٩٩١).
١٠. د.سعيد بوشعير، *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*، ج١ ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩).
١١.د.سهيل حسين الفتلاوي، *الوسيط في القانون الدولي العام*،(لبنان: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢).
١٢.د.صلاح الدين أحمد حمدي، *دراسات في القانون الدولي العام*، (الجزائر: منشورات ELGA، ٢٠٠٢).
١٣.د.عادل عبد صادق ، أسلحة الفضاء الإلكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، (مصر: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٦).
١٤.د.عبد القادر القادري، *القانون الدولي العام*، (المغرب: مكتبة المعارف، ١٩٨٤).
١٥.د.عبدالمجيد العبدي، *قانون العلاقات الدولية*،( تونس: دار الأقواس للنشر،1994).
١٦.د.عصام العطية ،*القانون الدولي العام* ،ط٧،(العراق: المكتبة القانونية ،٢٠٠٨).
١٧.د.علي صادق أبو هيف، *القانون الدولي العام*،(المصر: منشأة المعارف، ١٩٩٥).
١٨.د.محمد العالم الراجحي، *حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي*، (ليبيا: الدار الجماهيرية،١٩٨٩).
١٩.د.الياس أبو جودة ، *الأمن البشري وسيادة الدول*،(لبنان :المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٨).

**ثانياً: المجلات والدوريات:**

١. د.جميلة سلايمي ويوسف بوشي، "التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، مج ١٠، عدد٢، جامعة تيارت (٢٠١٩).
٢. د.حمد مختار، "هل يمكن للدول أن تتجنب مخاطر الهجمات الإلكترونية"، *مجلة مفاهيم المستقبل*، مركز المستقبل للأبحاث والتطوير ، عدد ٦،(٢٠١٥).
٣. د.سفرة بنت دخيل الله، "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دارسة للاستراتيجيات المتبعة،" *مجلة ريست*، مج١٩ ،عدد١ ، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(٢٠١٠).
٤. د.عبدالغفار الدوريك، "قراءة تحليلية للقدرات السيبرانية في العالم" *مجلة السياسة الدولية*، عدد ٢١٦، مؤسس الأهرام،(٢٠١٩).
٥. د.نسيب أرزقي ، "مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية*، ج١، عدد ٣٦،(١٩٩٨).

**ثالثاً: الرسائل والاطاريح:**

١. م.م.عبدالكريم زهير، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني العالمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،٢٠٢١).
٢. م.م.فريدة طاجين، تأثير القوة السيبرانية على الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى: دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، ٢٠١٨) .

**رابعاً: المواثيق والقوانين الدولية :**

١. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.
٢. ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥.

**المصادر الأجنبية:**

**First: the books:**

1. Dr.Brandon Valeriano,Dr. Ryan C.Maness, “International Relations The Security” ,Chapter 20,in Book : Brandon Valeriano, Ryan C.Maness&et.al ,*International Cyber Conflict and National Security* ,(U.K:2018).
2. Dr.Edward Amoroso, *Cyber Security*,( Silicon Press, 2007).
3. Dr.LoysonM. Sapde, *Information As Power: Chinas Cyber Power and National Security* ,(Pennsylvania :U.S Army War College,2012) .
4. Dr.Paulo & Jana Shakarian, Andrew Ruef, *Introduction to Cyber warfare, A multidisciplinary Approach*,( Elsevier:2013).

**Secondly: magazines and periodicals**

1. Dr.Daniel Lambach, “The Territorialization of Cyberspace”, *International Studies Review*, Vol. 22, No. 3, (September 2020).
2. Dr.Joseph S.Nye ,” Cyber Power”, Harvard Kennedy School, (2010).
3. Dr.Michale Kolton, “Inter pretig Chinas Pursuit of sovereignty and in Deterrence” , *The Cyber Defense Review* ,Vol. 2,(Winter2017).

4. Dr.Munish Sharma, "China's Emergence as a Cyber Power*", Journal of Defense Studies*, Vol.10,No.1, MIT Press, (2018).
5. Dr. Richard A. Clarke &Dr. Robert knake, *Cyber War: The Next Threat to National Security and What to Do About It*,( Harper Collins:2010).
6. Dr.Richard A. Kemmerer, "Cyber security, University of California Santa Barbara, Department of Computer Science" ,(٢٠٠٣).
7. Dr.Tim Stevens, "CZeng Jinghan: yaru chen (June 2017), Chinas Solution to Global Cyber, *Gouvernce Political s & amp policy*, Vol 45,No,45,(2017).
8. Dr.Yeli Hao, "A Three Perspective Theory of cyber Sovereignty", *PRISM*,Vol.7,No.2,(2017).

**ملخص البحث**

يناقش البحث طبيعة العلاقة بين الأمن والسيادة والفضاء السيبراني، إذ تلك العلاقة أثارت اهتمام الكثير من الساسة منظرين وممارسين، فالفضاء السيبراني احدث نقلة نوعية في العلاقات الدولية وما تحمل من مفاهيم منها الأمن والسيادة جعلت الدول بين امرين، الأول: ضرورة حماية امنها سيبرانياً، والثاني: استباحة السيادة سيبرانياً من قبل القوى السيبرانية الكبرى، فظهرت إشكالية بحثية هي" إن مستقبل امن وسيادة الدول في الفضاء السيبراني مرتبط بقدرتها وإمكاناتها ووسائلها لتمتلك المقومات الضرورية للحماية، وتلك القدرة والإمكانات والوسائل جعلتها تطمح لمزيد من السيطرة والنفوذ فستباحت محظورات السيادة الواقعية للدول الأخرى الضعيفة أو غير السيبرانية، وتلك إشكالية حقيقية، والتي تطلب حلها وضع فرضية" كلما تحول النظام الدولي سيبرانياً، إزادة ضرورة حماية امن وسيادة الدول سيبرانياً، وهذه الزيادة في الحماية أدت إلى ظهور قوى كبرى سيبرانية استباحت امن وسيادة الدول الأخرى التي كان محظور اختراقها واقعياً لعقود طويلة"، لا سيما وان القانون الدولي لم يقنن طبيعة التفاعلات السيبرانية الدولية بالمقارنة مع ما هو مقنن من تفاعلات على ارض الواقع، التي ظهرت بشكل اتفاقيات ومعاهدات دولية عقدية وشارعة، مما وجدته الدول الكبرى سيبرانياً فرصة سانحة لتحصين امنها وسيادتها وتوسيع نفوذها دولياً، وهذا ما دعا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا لتشكيل الأحلاف السيبرانية مع القوى السيبرانية الإقليمية للتوسع والسيطرة العالمية السيبرانية.

**الكلمات المفتاحية** : الأمن ، السيادة، الفضاء السيبراني، الأمن السيبراني، السيادة السيبرانية، القوى السيبرانية الكبرى.

**Abstract**

The research discusses the nature of the relationship between security, sovereignty and cyberspace, as this tripartite relationship has aroused the interest of many politicians, theorists and practitioners, as cyberspace has made a qualitative leap in international relations and the concepts it carries, including security and sovereignty, made states between two things, the first: the need to protect their cyber security, and the second : Permission of cyber sovereignty by major cyber powers, so a research problem emerged, which is that the future of security and sovereignty of states in cyberspace is linked to their ability, capabilities and means to possess the necessary ingredients for protection, and that ability, capabilities and means made them aspire to more control and influence, so the prohibitions of realistic sovereignty of other weak or non-states were permitted. Cyber, and this is a real problem, the solution of which requires the development of a hypothesis "Whenever the international system is transformed cyber, the need to protect the security and sovereignty of states increases cyber-security, and this increase in protection led to the emergence of major cyber powers that have violated the security and sovereignty of other countries whose penetration was realistically prohibited for decades." Especially since international law has not codified the nature of international cyber interactions compared to what is codified in terms of technology Declarations on the ground, which appeared in the form of nodal and legal international agreements and treaties, which the major countries found cyber-opportunity to fortify their security and sovereignty and expand their influence internationally, and this is what called on the United States of America, China and Russia to form cyber alliances with regional cyber powers for expansion and global cyber control.

**Keywords**: Security, Sovereignty, Cyber space, Cyber security, Cyber sovereignty, Major cyber powers).